

GOV/2022/63

11 تشرين الثاني/نوفمبر 2022

مجلس المحافظين

عربي
الأصل: الإنكليزية

نسخة مخصصة للاستخدام الرسمي فقط

البند الفرعي 6 (د) من جدول الأعمال المؤقت

(الوثيقة GOV/2022/61 وإضافتها Add.1))

اتفاق الضمانات المعقود بموجب معاهدة عدم الانتشار مع جمهورية إيران الإسلامية

تقرير من المدير العام

ألف- مقدّمة

1- يتناول هذا التقرير المقدّم من المدير العام تنفيذ اتفاق الضمانات¹ والبروتوكول الإضافي²، المعقودين بموجب معاهدة عدم الانتشار، في جمهورية إيران الإسلامية (إيران). ويصف التقرير جهود الوكالة وتفاعلاتها مع إيران لتوضيح المعلومات المتعلقة بصحة إعلانات إيران واكتمالها بموجب اتفاق الضمانات والبروتوكول الإضافي المعقودين معها، ولا سيما فيما يتعلق بثلاثة مواقع غير مُعلنة في إيران.

باء- الخلفية

2- تسعى الوكالة إلى الحصول على تفسيرات من إيران بشأن وجود جسيمات يورانيوم بشرية المنشأ حددتها الوكالة في ثلاثة مواقع غير مُعلنة في إيران وهي — تورقوزآباد (2019)، وفارامين (2020)،

¹ الاتفاق المعقود بين إيران والوكالة لتطبيق الضمانات في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (الوثيقة INFCIRC/214)، الذي دخل حيز النفاذ في 15 أيار/مايو 1974.

² أقرّ مجلس المحافظين البروتوكول الإضافي لإيران (الوثيقة INFCIRC/214/Add.1) في 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2003 ووقعت عليه إيران في 18 كانون الأول/ديسمبر 2003. ونفّدت إيران البروتوكول الإضافي طوعاً في الفترة بين كانون الأول/ديسمبر 2003 وشباط/فبراير 2006. وفي 16 كانون الثاني/يناير 2016، بدأت إيران تطبّق البروتوكول الإضافي بشكل مؤقت وفقاً للفقرة (ب) من المادة 17 من البروتوكول الإضافي. واعتباراً من 23 شباط/فبراير 2021، أوفقت إيران تنفيذ التزاماتها المتصلة بالمجال النووي بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة، بما في ذلك البروتوكول الإضافي (انظر الوثيقة GOV/INF/2021/13).

و'ماريفان' (2020).³ وأعرب المدير العام، في تقريره المؤرخ 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2021 (الوثيقة GOV/2021/52)، عن قلقه البالغ لأن مواد نووية قد وُجدت في هذه المواقع غير المعلنة.⁴

3- وفي 5 آذار/مارس 2022، اتفق المدير العام ومعالي السيد محمد إسلامي، نائب الرئيس الإيراني ورئيس هيئة الطاقة الذرية الإيرانية، على بيان مشترك لتوضيح المسائل المذكورة في الوثيقة GOV/2021/52.

4- ومع ذلك، ورغم أن الوكالة تتيح لإيران فرصاً كثيرة بأشكال مختلفة من خلال تبادل الرسائل وعقد الاجتماعات في فيينا وطهران من أجل توضيح هذه المسائل، فإنها ما زالت غير محسومة. وكما هو وارد في تقرير المدير العام المؤرخ 30 أيار/مايو 2022 (الوثيقة GOV/2022/26)، فإن إيران لم تكن حتى موعد اجتماع مجلس المحافظين في حزيران/يونيه 2022 قد قدّمت تفسيرات ذات مصداقية من الناحية التقنية. كما أن إيران لم تبلغ الوكالة بالموقع (أو المواقع) حيث توجد حالياً المواد النووية أو المعدات الملوثة بالمواد النووية، أو حيث توجد كلتاها معاً، التي نُقلت من موقع تورقوزآباد في عام 2018. وفيما يلي موجز لمسائل الضمانات المتعلقة بالمواقع الثلاثة كما هو مبين في ذلك التقرير:

تورقوزآباد: لدى الوكالة مؤشرات تدلّ على أن الحاويات التي خُزنت في تورقوزآباد إما كانت تحتوي على مواد نووية أو على معدات نووية كانت ملوثة بشدة بمواد نووية، أو كانت تحتوي على كليهما معاً. وخلال المعاينة التكميلية في شباط/فبراير 2019، أخذت الوكالة عينات بيئية تخص مواقع بعينها، وأشار تحليلها إلى وجود جسيمات يورانيوم طبيعي متعددة بشرية المنشأ، وجسيمات معدلة نظرياً، بما في ذلك جسيمات يورانيوم ضعيف الإثراء تحتوي على قدر يمكن اكتشافه من اليورانيوم-236، وجسيمات يورانيوم مستنفد بقدر طفيف. ويشير تقييم الوكالة إلى أنه في حين فُكّكت بعض الحاويات المخزّنة في تورقوزآباد، فقد أُزيلت حاويات أخرى من الموقع دون تفكيكها في عام 2018 ونُقلت إلى موقع غير معروف.

فارامين: يشير تقييم الوكالة إلى أن موقع فارامين هو محطة غير معلنة على نطاق تجريبي لمعالجة وتجهيز خام اليورانيوم وتحويله إلى أكسيد اليورانيوم، ثم تحويله على نطاق مختبري إلى رابع فلوريد اليورانيوم وسادس فلوريد اليورانيوم، وأنّ المحطة كانت تُستخدَم في الفترة بين العامين 1999 و2003. ويشير تقييم الوكالة أيضاً إلى أنّ هناك مؤشرات، مدعومة بنتائج تحليل عينات بيئية، تدلّ على أنّ الحاويات التي أُزيلت من فارامين قد نُقلت في نهاية المطاف إلى تورقوزآباد. ولكنّ الأنشطة النووية التي خلص تقييم الوكالة إلى أنّها كانت تُنفَّذ في موقع فارامين لا تُفسّر وجود الأنواع المختلفة من الجسيمات المعدلة نظرياً في موقع تورقوزآباد.

'ماريفان': وجدت الوكالة مؤشرات تدلّ على أن إيران خطّطت، في عام 2003، لاستخدام وتخزين مواد نووية في 'ماريفان' لاختبارات المتفجرات. ويتسق تحليل جميع ما أُتيح للوكالة من معلومات ذات صلة بالضمانات فيما يخصّ موقع 'ماريفان' مع إجراء إيران اختبارات متفجرات بالاستعانة بتدريع واقٍ تحضيراً لاستخدام أجهزة كشف النيوترونات في منطقة واحدة من موقع 'ماريفان'.⁵ وخلال المعاينة التكميلية في عام 2020، أخذت الوكالة عينات بيئية تخص أماكن بعينها، فأشارت نتائجها التحليلية إلى وجود جسيمات يورانيوم بشري المنشأ في منطقة أخرى مجاورة لموقع 'ماريفان'.

³ ترى الوكالة أنّ مسألة ضمانات تتعلق بموقع رابع هو لافيسان-شيان لم تعد مسألة عالقة في هذه المرحلة.

⁴ الفقرة 14 من الوثيقة GOV/2021/52.

⁵ النقطة الثالثة، الفقرة 4 من الوثيقة GOV/2020/30؛ والنقطة الثالثة، الفقرة 9 من الوثيقة GOV/2021/15.

5- وأفاد المدير العام في حزيران/يونيه 2022، ثم أفاد مرة أخرى في أيلول/سبتمبر 2022، بأنه ما لم تُقدّم إيران تفسيرات ذات مصداقية من الناحية التقنية لوجود جسيمات اليورانيوم المشار إليها آنفاً في المواقع الثلاثة غير المُعلن عنها في إيران وتبلغ الوكالة بالمكان (أو الأماكن) حيث توجد حالياً المواد النووية و/أو المعدات الملوثة، وإلى أن تفعل ذلك، فلن يكون بوسع الوكالة أن تؤكد صحة واكتمال إعلانات إيران بمقتضى اتفاق الضمانات الشاملة المعقود معها.⁶ وأكد المدير العام مجدداً بأن الوكالة تظلُّ على أهبة الاستعداد للتواصل مع إيران دون تأخير من أجل تسوية جميع هذه المسائل.

6- ومن بين جملة أمور، دعا مجلس المحافظين في قراره الصادر في حزيران/يونيه 2022 إيران إلى اتخاذ إجراءات على أساس عاجل للوفاء بالتزاماتها القانونية والقبول دون إبطاء بالعرض المقدم من المدير العام بمواصلة العمل على توضيح وتسوية جميع المسائل العالقة المتعلقة بالضمانات، وأشار إلى أن تقديم إيران "جميع ما تحتاجه الوكالة لكي تجري تقييماتها من المعلومات والوثائق والأدلة ذات المصداقية من الناحية التقنية هو أمرٌ ضروري لكي تكون الأمانة في وضع يمكنها من الإفادة بالمسائل التي لم تعد عالقة ومن ثم إزالة الحاجة إلى نظر المجلس فيها واتخاذ إجراء بشأنها"، وطلب إلى المدير العام "أن يواصل تقديم التقارير إلى مجلس المحافظين ما دامت المسائل المذكورة ... لا تزال عالقة".⁷

جيم- التطورات التي طرأت خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير

7- في 26 و27 أيلول/سبتمبر 2022، أجرى المدير العام وسعادة السيد محمد إسلامي، نائب الرئيس الإيراني ورئيس هيئة الطاقة الذرية الإيرانية، مناقشات في فيينا تتعلق بمعالجة إيران لمسائل الضمانات العالقة، وبعد ذلك انتظرت الوكالة متابعة من طرف إيران لهذه المسائل على النحو المتفق عليه خلال الاجتماع. ولم ترسل إيران مسؤولين كبار إلى فيينا إلا في 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2022 لإجراء مناقشات إضافية بشأن هذه المسائل مع المدير العام. وفي اليوم نفسه، أجرى نائب المدير العام لشؤون الضمانات مناقشة تقنية مع كبار المسؤولين الإيرانيين فيما يتعلق بمسائل الضمانات العالقة. ووافقت إيران على استئناف انخراطها مع الوكالة في سبيل تسوية مسائل الضمانات العالقة. وفي هذا الصدد، سيقوم كبار مسؤولي الوكالة بزيارة تقنية إلى طهران قبل نهاية تشرين الثاني/نوفمبر 2022 – في الأسبوع الذي حددته إيران – لتناول الشؤون المتصلة بمسائل الضمانات العالقة. وأكدت الوكالة مجدداً لإيران أنها تنتظر في هذا الاجتماع أن تبدأ في تلقي تفسيرات ذات مصداقية من الناحية التقنية من إيران بشأن هذه المسائل، بما في ذلك معاينة المواقع والمواد، وكذلك أخذ العينات حسب الاقتضاء.

دال- البند المعدل 1-3

8- يُذكر المدير العام إيران مرة أخرى بأن تنفيذ البند المعدل 1-3 هو التزام قانوني على إيران بموجب الترتيبات الفرعية الملحقة باتفاق الضمانات المعقود معها، وأنه لا يمكن تعديله من جانب واحد، وفقاً للمادة 39 من اتفاق الضمانات المعقود مع إيران، وأنه لا توجد آلية في اتفاق الضمانات لوقف تنفيذ الأحكام المتفق عليها في الترتيبات الفرعية. ومنذ صدور التقرير السابق المقدم من المدير العام، لم تقدم إيران أي عرض للوكالة من أجل معالجة هذه المسألة.

⁶ الفقرة 36 من الوثيقة GOV/2022/26؛ والفقرة 9 من الوثيقة GOV/2022/42.

⁷ الفقرات 3-5 من الوثيقة GOV/2022/34.

هاء- موجز

9- يشعر المدير العام بقلق بالغ إزاء عدم إحراز أي تقدم حتى الآن في توضيح وتسوية مسائل الضمانات العالقة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ويحيط علماً في هذا السياق باقتراح إيران عقد اجتماع تقني آخر مع كبار مسؤولي الوكالة في طهران قبل نهاية الشهر، ولكنه يشدد على ضرورة أن يكون الهدف من هذا الاجتماع هو توضيح تلك المسائل وتسويتها بفعالية. ويؤكد المدير العام مجدداً أن هذه المسائل تتبع من التزامات إيران بموجب اتفاق الضمانات الشاملة المعقود بين إيران والوكالة، ويلزم تسويتها لكي تكون الوكالة في وضع يمكّنها من تقديم توكيدات بأن برنامج إيران النووي هو برنامج سلمي حصراً.

10- ويدعو المدير العام مرة أخرى إيران إلى أن تفي بجميع التزاماتها القانونية بموجب الترتيبات الفرعية الملحقة باتفاق الضمانات المعقود معها وأن تنفذ البند المعدّل 3-1 تنفيذاً كاملاً.

11- وسيواصل المدير العام تقديم تقارير في هذا الشأن حسب الاقتضاء.